الحكومة الانتقالية الأولى في السودان(1953 - 1956م)

د. نجاة أبوالقاسم محمد أبوالقاسم

مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر – السودان

المستخلص:

عانى السودان كغيره من بلدان القارة الأفريقية من ويلات الاستعمار الذي أحكم قبضته منذ 1899م وبدأت مقاومته منذ ذلك الوقت حتى نال السودان استقلاله في 1956م جاءت هذه الدراسة التاريخية بعنوان الحكومة الانتقالية الأولى في السودان 1954-1956م تستهدف ابراز الدور الوطني الذي قام به الرعيل الأول من الساسة والقادة السودانيين اللذين عملوا على انفاذ بنود اتفاق 1953م بشأن السودان لأجل الوصول الى الاستقلال وتأتي أهميتها في أنها تتناول حقبه مهمة من تاريخ السودان إذ أن تجربة انتقال الحكم للسودانيين ترسخ لمفهوم الحكم الوطني الديمقراطي وتعميق الشعور الوطني واعلاء قيم الحرية والديمقراطية والعدالة والسلام وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها : شكلت اتفاقية 1953م مبدأً أساسياً في عملية الانتقال الى الحكم الذاتي عدم تحقيق العدالة في عملية السود نه استبعاد الجنوبيين المؤهلين أدى الى تصعيد الأحداث بجنوب السودان والذي بلغ ذروته في تمرد 1955م لعب الطلاب دوراً وطنيا بجمع كلمة السودانيين لقبول اتفاقية 1953م وأوصت بعدة توصيات منها :-إجراء مزيد من البحث والتقصي في تجارب الانتقال السابقة والاستفادة منها في تجربة الانتقال الحالية والتي تشكلت عقب ثورة ديسمبر 2018م تنمية الوعي بالنظم السياسية المحققة للحريات والسلام والعدالة انتهجت الدراسة منهج البحث التاريخي التحليلي الوصفي

الكلمات المفتاحية : انتخابات ،انتقالية ، حكومة ، سودان ، برلمان ، السودان

The First Transitional Government in Sudan (1953- 1956 A.D)

Dr. Najat Abu al-Qasim Mohammed Abu al-Qasim

ABSTRACT:

Sudan as other countries in African continent suffered from the pains of colonolisation which has governed Sudan since 1899 and struggling started from that time until acquiring independence in 1956. This study has the title of the first transitional government in Sudan 19541956-.It aims to emerge the national role which has been achieved by the first generation from the politicians and Sudanese teachers who work to carry out the articles of 1953 agreement Sudan in order to reach

the independence.Its importance is in dealing with an important period in Sudan's history which reinforce the concept of the national democratic rule, the national feeling , and raised the values of freedom and democracy , justice ands .The study reaches these results:The agreement of 1953 formed and essential principle for the process of transformational to the self-governing.Not achieving justice in Sudanisation process and excluding the southern qualified people leads the events of south Sudan which ends to the rebellion of 1955.The students played a national role by unifying the Sudanese opinion to accept 1953 agreement.The study recommends the following:Making more researches and enquiries in the first transformational experience, and benefit from it in the current transformational experience which formed after the revolution of December 2018.Developing the awareness of political organizations which will achieve the freedom, peace and justice.The study followed the analytical descriptive historical research method.

Key Words : elections transitional Government Sudan Parliament

المقدمة :

بعد قيام ثورة يوليو المصرية التي كان على رأسها اللواء محمد نجيب استؤنفت المفاوضات التي تعثرت في مايو 1952م بين الحكومة المصرية والأحزاب السودانية وتوصلت الى اتفاق في12 اكتوبر 1952م على اقرار حق السودانيين في تقرير مصيرهم وبعد أقل من سبعة أشهر على قيام الثورة المصرية تم توقيع اتفاقية 12 فبراير 1953م بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن الحكم الذاتي للسودان وحقه في تقرير المصير وجاءت هذه الاتفاقية متسقة مع اتفاق الحكومة المصرية مع الأحزاب السودانية في 12اكتوبر 1952م على اقرار مصيرهم إن انفاذ بنود 1953م أسرع بتصفية الإدارة الاستعمارية وسهل مهمة انتقال الحكم للسودانيين وتقرير مصيرهم عبر البرلمان الوطني

أجريت الانتخابات البرلمانية الأولى في السودان في 1953م فاز فيها الحزب الوطني الاتحادي وانتخب السيد اسماعيل الأزهري لرئاسة أول حكومة وطنية وتكون برنامج حكومته من أربع كلمات تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً مما يعني تصفية الحكم الأجنبي

تعهدت المادة التاسعة من الاتفاقية بأن لا تتعدى فترة الانتقال ثلاثة أعوام تنتخب فيها حكومة s الاحتلال من السودان وتنظيم اجراءات تقرير المصير عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة .

السودان والثورة المصرية 23يوليو1952م :

قامت الثورة المصرية في23يوليو 1952م في مصر نتيجة للاختلافات الحادة بين حزب الوفد والقصر وتغيير الحكومات في أوقات متقاربة وما كان يدور في صفوف الجيش من تنظيمات محكمة يقودها الضباط الأحرار واضطرابا ت الشعب التي تعددت أسبابها وكان على رأس الثورة اللواء محمد نجيب وهو رجل عرفه السودانيون وليس نصف سوداني كما ذكر مدثر عبد الرحيم في كتابه الامبريالية والقومية في السودان

بل هو مصري أباً وأماً ولكن تعلم في السودان بحكم وجود والده هناك وعرف عنه حبه للسودان وأهله ورغبته الصادقة في معاونة السودانيين على نيل حريتهم وعرفوا فيه الشجاعة والأمانة واستقبل السودان جميعه الثورة استقبالاً حاراً [1] مما ساعد كثيراً في الانتقال من سياسة التبعية لسياسة الندية ثم الاستقلال [2]

بعد قيام ثورة يوليو استؤنفت المفاوضات التي تعثرت في مايو 1952م وذلك عندما واجه الطرفان مسألة السيادة على السودان وتوصلت الى اتفاق في 12 أكتوبر 1952م على اقرار حق السودانيين في تقرير مصيرهم وممارستهم له ممارسة فعلية وعلى تشكيل لجنة للسودنة ولجنة دولية للإشراف على الانتخابات ولجنة لمساعدة الحاكم العام واتفق على أن يتم جلاء القوات البريطانية والمصرية من السودان قبل اجراء ات تقرير المصير أما الأحزاب الاتحادية حزب الأشقاء حزب الاتحاديين حزب الأحرار الاتحاديين حزب وحدة وادي النيل حزب الجبهة الوطنية الإخوان المسلمون فقد توصلت الى اتفاق مماثل مع حكومة الثورة المصرية في 10فبراير 1953م ولكنها احتفظت بمبادئها في الجلاء والاتحاد مع مصر عن طريق تقرير المصير للسودانيين على أن لا تزيد فترة الانتقال عن ثلاث سنوات لتصفية الادارة البريطانية في السودان وبعد أقل من سبعة أشهر على قيام الثورة المصرية وقعت اتفاقية 1953م بين الحكومتين المصرية والانجليزية بشأن الحكم الذاتي للسودان وحقه في تقرير المصير[3]

اتفاقية الحكم الذاتي 1953م:

وقعت اتفاقية الحكم الذاتي في 12فبراير 1953م وهي التي تم الاتفاق عليها أولاً بين السودانيين والتورة المصرية التي قامت ضد الحكم الأجنبي وحكم أسرة محمد علي في مصر وتوصلت مع السودانيين الى اتفاقات تامة فسلم بها الانجليز 1953م (4) ورغم ابتهاج الأحزاب السودانية بالاتفاقية إلاَ أنها وجدت كثير من النقاش والجدل في دار اتحاد طلاب جامعة الخرطوم ووجهت الدعوة لأعضاء الأحزاب للمشاركة فيه وذلك على مرحلتين تلك التي تلت توقيع الاتفاقية والمرحلة التي سبقت اجراء الانتخابات البرلمانية وجاهرت الحركة السودانية للتحرر الوطني برفضها التام للاتفاقية ورفضها كذلك اتحاد نقابات عمال السودان الذي سيطرت عليه عناصر الحركة وقلل ذلك من موقف الحركة ليس في أوساط العمال فحسب بل في داخل اتحاد طلاب جامعة الخرطوم الذي أعلن عن دعمه للاتفاقية رغم انتقاده لبعض بنودها [5] إلاَ أن الطلاب صححوا موقفهم من الاتفاقية فاستطاعوا القيام بدور وطني متقدم وذلك بجمعهم لكلمة السودانيين ممثلين في أحزابهم حول قبول الاتفاقية والحرص على بنودها بالدقة المطلوبة حتى يتسنى للسودانيين تقرير مستقبل بلادهم ومصيرها في جو محايد ونظيف [6]

اشتملت الاتفاقية على خمس عشرة مادة وثلاثة ملاحق تختص باللجنة الاستشارية ولجنة الانتخابات ولجنة السودنه وكانت تشكل نصراً مبيناً للسياسة وأعتقد المصريين أنهم سائرون نحو القبض على أزمة الأمور التي تدفع السودانيين لاختيار الاتحاد مع مصر أما بالنسبة لنا نحن الانجليز العاملين في السودان فقد كانت الاتفاقية مخيبة لآمالنا وصدمة لأمانينا حول مستقبل السودان أما الجنوبيون اللذين كانوا يمثلون ثلث البلاد فلم يسع أي حزب من الأحزاب الشمالية استطلاع آرائهم رغم تحذير مديرو المديريات الجنوبية الثلاث لقادة أحزاب الشمال من مغبة هذا الإغفال مما ترتب عليه أن يدفعوا ثمناً في أغسطس 1955م عندما تمردت الحامية الجنوبية من قوة دفاع السودان [7]ونصت الاتفاقية على اقامة حكم ذاتي على أسس

ديمقراطية برلمانية يعمل على تصفية الادارة الثنائية وتشكيل لجنة الحاكم العام في ممارسة واجباته وتشكيل لجنة انتخابات من سبعة أعضاء ثلاث سودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني وعضو من الولايات المتحدة وعضو هندي لوضع قواعد الانتخابات العامة للبرلمان والاشراف عليها وتشكيل لجنة السودنة من خمسة أعضاء ثلاثة سودانيين وعضو مصري وعضو بريطاني لسودنة الادارة والبوليس وقوة دفاع السودان وغير ذلك من الوظائف الحكومية المؤثرة في حرية السودانيين في تقرير مصيرهم وتنهي عملها في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وتأسيساً على هذا الاتفاق جرت انتخابات أول برلمان سوداني خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1953م [8]

إن الاتفاقية هذه جاءت متسقة مع اتفاق الأحزاب السودانية مع الحكومة المصرية في 12أكتوبر1952على اقرار مصيرهم كما أن انفاذ بنود الاتفاقية والالتزام بها سارع بتصفية الادارة الاستعمارية وسهل مهمة انتقال الحكم للسودانيين وتقرير مصيرهم عبر البرلمان الوطني .

انتخابات أول برلمان سوداني 1953م:

اجتمعت لجنة الانتخابات تحت قيادة رئيسها المستر سوكو مارسن وهو هندي الجنسية والسيد عبدالفتاح حسن عن الحكومة المصرية والمستر بيركنس من أمريكا والسادة خلف الله خالد وعبدالرحمن الخليفة وقودن يولي من السلك الإداري ومن هذا التكوين يظهر تمثيل الحزبين الأمة والاتحادي [9]واستعرضت اللجنة قانون الانتخابات وأدخلت عليه بعض التعديلات ثم أقبلت على اجراء الانتخابات بصورة جدية عهدت بها إلى الأعضاء السودانيين الاستعداد للانتخابات حاول كل من الحزبين الرئيسيين كسب أصوات الجنوبيين وكانت وجهة نظر الحزب الجنوبي بخصوص استقلال السودان مطابقة لرأي حزب الأمة الذي لم يقم بمجهود كبير لكسب أصوات الناخبين في الجنوب ولقد قام قادة الحزب الوطني الاتحادي بزيارة الجنوب أثناء الانتخابات كما زار الجنوب الصاغ صلاح سالم وأعطى ساسة الحزب الوطني الاتحادي الجنوبيين وعوداً يمكن وصفها بالتهور وعدم المسؤولية [10]

أجريت أول انتخابات برلمانية حرة ومباشرة فاز فيها الحزب الوطني الاتحادي [11] بفضل عدد قليل من الأصوات لا يتعدى خمسة أصوات وهم نواب الختميه المواليين للسيد علي الميرغني [12] وأحرز الحزب الوطني الاتحادي واحداً وخمسين من أصل سبعة وتسعين مقعداً في مجلس النواب وواحداً وعشرين مقعداً من ثلاثين مقعداً في مجلس الشيوخ مما أثار كثيراً من القلق في أوساط حزب الأمة ولقد أثرت الدعاية الانتخابية كثيراً على نتيجة الانتخابات إذ قام المصريون بتوزيع أموال طائلة على الأفراد ورجال الدين والمؤسسات التعليمية [13] ونجح الصاغ صلاح سالم في استعمال الضغط والرشوة فضلاً عن مهارته في الرقص أما الانجليز فقد جاءوا من ناحيتهم بفكرة استخدام القبلية فظهر على المسرح السياسي زعماء القبائل (الحزب الاشتراكي الجمهوري) وانحل فور الانتخابات التي فاز فيها بمقعدين فقط وتحول جنوب السودان الى ساحة لكل الأحزاب والدعايات المصرية وصدرت وعود كثيرة للأفراد في الجنوب بل سعت أحزاب لشراء أصوات بعض الناخبين ثم النواب جهاراً نهاراً تأييداً لكل منهما ثم بدأت الأحزاب على توجيه الاتهامات فيما بينهما من أجل أصوات الجنوب مثلما حدث من بعض زعامات الحزب الوطني الاتحادي اللذين ذكروا للجنوبيين بأن رئيس حزب الأمة وأنصاره ليس إلاَ أحفاد أعدائهم القدامى ووجه حزب الأمه سهامه نحو الجلابة الاتحاديين واختلطت الأوراق إزاء المنافع الحزبية وأهتزت هيبة الحكومة في نظر الجنوبيين [14]

لاتحاديين وانتخب الأزهري لرئاسة أول حكومة وطنية وكان برنامج حكومته جملة من أربع كلمات تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً مما يعني تصفية الحكم الأجنبي توطئة لتقرير المصير في جو خال من الاغراء والمؤثرات وبإرادة حرة [15] وفي المادة التاسعة من الاتفاقية تعهدت الدولتان المتعاقدتان على أن تنهيا فترة الانتقال بأسرع ما يمكن وهي الفترة التي بدأت بانتخاب أول برلمان سوداني في أول يناير 1954م على ألا تتعدي الفترة ثلاثة أعوام تنتخب فيها حكومة وطنية لها ثلاث مهام رئيسية : سودنه الوظائف وقوة دفاع السودان والشرطة واجلاء قوات دولتي الاحتلال من السودان وتنظيم إجراءات تقرير المصير عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة السودان [16]

افتتاح البرلمان يناير 1954م :

تم افتتاح غير رسمي للبرلمان في يناير 1954م تم فيه انتخاب رئيس الوزراء اسماعيل الأزهري الذي ألف حكومته في التاسع من يناير من سبعة وزراء شماليين وثلاثة جنوبيين واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية أما زعيم المعارضة فقد كان السيد محمد أحمد المحجوب الذي رشحه السيد الصديق عبدالرحمن المهدي عضو البرلمان ورئيس حزب الأمة وثناه ديوث ديو عضو البرلمان والسياسي الجنوبي (17)

الوزراء	الوزارات
اسماعيل الأزهري	رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية
حماد توفيق	وزيراً للمالية
يحي الفضلي	وزيراً للإرشاد القومي
مبارك زروق	وزيراً للمواصلات
أمين السيد	وزيراً للصحة
ابراهيم المغربي	وزيراً للتجارة
محمد نور الدين	وزيراً للأشغال
مدثر البوشي	وزيراً للأوقاف
ايوان اير	وزيراً للثروة الحيوانية
علي عبدالرحمن	وزيراً للعدل
ميرغني حمزة	وزيراً للزراعة والري والمصارف
محمد أحمد المرضي	وزيراً للحكومات المحلية
خلف الله خالد	وزيراً للدفاع

صدر في فبراير منشور بتشكيل لجنة هيئة ضباط الأركان برئاسة اللواء أحمد محمد باشا لإعادة بناء قوة دفاع السودان وتنظيمها [18] أما وزارة الخارجية كان يقوم بها مجلس عام يعاونه السيد محمد عثمان يس وكيل وزارة الخارجية [19]

الصراع الاتحادي الاستقلالي وتنظيم المعارضة:

اعتقد الاتحاديين أن فوزهم في الانتخابات يعني تأييد الشعب السوداني لدعوة الوحدة مع مصر ورفض الاستقلاليين هذا الاعتقاد ودخل الجانبان في صراع مرير جداً وكان بعض الاستقلاليين يرون برفض

نتيجة الانتخابات والعمل بالوسائل الدستورية والسياسية لنقضها فقرروا تنظيم المعارضة للاتجاه الاتحادي داخل البرلمان وخارجه وقرروا استقطاب كل القوى السياسية الأخرى والفئوية وتهيئة الرأي العام السوداني للتمسك بالاستقلال [20]

تحدث محمد أحمد المحجوب زعيم المعارضة في أول دورة لمجلس النواب عن الحاجة الى حكومة ومعارضة صالحتين وأزجى التحية الى اسماعيل الأزهري بانتخابه أول رئيس وزارة سوداني وبالثقة التي وضعتها فيه أكثرية المجلس راجياً أن تكون قادراً على القيام بواجباتك المعقدة الخطيرة كأول رئيس وزراء وأن فن الحكم يحتاج الى معرفة وخبرة ونزاهة ودماثة في الخلق وعدالة خاصة في بلد ناشئ كبلدنا ونحن في المعارضة سنبذل جهدنا في تسهيل مهمتك وإقرار سياستك ما دمت تتبع سياسة وطنية أن يضمن كل فرد العدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص وفي مستوى العيش الأدنى الضروري ستكون معارضتنا بناءة إذا كان هدفك تحرير هذا البلد واستقلاله التام لن نغير هذا الموقف أبداً وأن روح التعاون والتسامح ستمكن كلا من الحكومة والمعارضة من وضع أسس حكومية صالحة [21]

حقق الاتحاديون فوزاً كبيراً في انتخابات 1954م ولعبت مصر دوراً عظيماً في ذلك باسها مها المالي الكبير ومجهودها الدعائي أملاً في أن فوز الاتحاديين سيحقق لمصر أماني وأشواق الوحدة مع مصر إلاَ أن ذلك أدى الى دخول الاتحاديين والاستقلاليين في صراع لم يسلم منه تاريخ السودان الحديث حتى يومنا هذا .

السودنه :

تشكلت اللجنة القومية للسودنه في أبريل 1954م [22] من خمسة أعضاء عضو بريطاني وعضو مصري وثلاثة أعضاء سودانيين لتتولى سودنه الادارة وقوة دفاع السودان والبوليس والوظائف الحكومية ذات التأثير على حرية السودانيين في تقرير مصيرهم فقامت أيضاً بسودنة الكثير من الوظائف بما في ذلك الوظائف القضائية التي كان البريطانيون يرون بأنها لا تقع ضمن صلاحيات اللجنة بل خشيت أن تؤدي سودنتها الى إغراء الحكومة السودانية بإلحاق الضرر للموظفين البريطانيين فيما يتعلق بشروط إنهاء الخدمة ولم يقتصر الأمر على سودنه وظائف القضاء بل تعدى إلى جميع الوظائف التي كان يشغلها البريطانيون وكان تشدد أعضاء اللحنة السودانيين والعضو المصري في عدائهم للوجود البريطاني في السودان ونسب الى أبي عكر أول رئيس للجنة السود نه قوله : ((إن السودانيين يريدون التخلص من الموظفين البريطانيين من السودان ليصبحوا أسياداً)) [23]ولم يكن فقدان الكفاءة محل قلق بالنسبة للجنة واستعانت اللجنة ببعض الإداريين السودانيين المعروفين أمثال داؤود عبداللطيف الذي حاول لفت نظر اللجنة الى الأمر بتنبيهه اياها إن من السهل إكمال السود نه إلاَ أن مسألة فقدان الكفاءة هو الأمر الذي ينبغي للجنة الاهتمام به واحتجت الحكومة البريطانية على عدم وجود العدد الكافي من السودانيين لملء الوظائف التي ستسودن لذلك أدخلت تعديلات على صلاحيات اللجنة في مايو 1955م بموافقة دولتي الحكم الثنائي على تعيين خبراء محايدين غير البريطانيين أو المصريين لشغل بعض الوظائف التي أعلنت لجنة السود نه أن من شأنها أن تؤثر على الجو المحايد للانتخابات ولا يوجد سودانيون أكفاء لملئها مما يعني أ اللجنة ستعمل على سودنه الوظائف الفنية التي كانت حولها إشكالية ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة السودانية تحرص على الاحتفاظ بخدمات عدد كبير من الخبراء الفنيين البريطانيين لفترة عامين أو ثلاثة أعوام على الأقل لعدم توفر الكفاءات الفنية السودانية المناسبة [24]

لقد صنفت لجنة السودنه نسبة عالية من الوظائف بما فيها الوظائف الفنية الزراعية بأنها تؤثر على الحو الحر والمحايد إبان الفترة الانتقالية وإجراء الانتخابات إذ ظلت في أيدي الانجليز وأثار هذا التصنيف قلق الإدارة البريطانية في السودان فأجرى المستشار السياسي وليام لوس محادثة مع وزير المواصلات مبارك زروق في 21يوليو 1954م معبراً عن قلقه من توجه لجنة السودنه المتعارض مع توجه مجلس الوزراء تجاه السودنة وطلب منه تحديد نوع وعدد الموظفين البريطانيين اللذين ترغب حكومة السودان في الاحتفاظ بهم بعد مستهل يوليو1955م وأن مبارك زروق كان على علم بأن كثير من الموظفين البريطانيين مشكوك في أمر استمرارهم في العمل في السودان في ظل الوضع المضطرب أمنياً وأن السودانيين يرغبون في ملء هذه الوظائف بغض النظر عن كفاءتهم وانتقادهم بطء الإدارة السودانية لسودنه الوظائف [25]في الوقت نفسه أوضح وليام لوس أنه يحق لأي موظف بريطاني يتواجد في الخدمة بعد يوليو 1955م يبقى بشروط خدمته القديمة أن ينهي هذه الخدمة بإعلان منه مدته ثلاثة أشهر ويضمن له القانون تعويضه فإن مجلس الوزراء السوداني ليس على استعداد للاحتفاظ بخدمات الموظفين الأجانب اللذين يعلنون بعد اليوم الأول من يناير 1955م عن رغبتهم في إنهاء خدمتهم والحصول على التعويض أولاً وقبل الموافقة على الاستمرار في الخدمة بعد مستهل يوليو 1955م [26].

لاشك أن عدد السودانيين المؤهلين لسود نة الوظائف كان قليلاً ويرجع ذلك لتلكؤ الإدارة البريطانية في انجاز السودنه وعدم تدريب السودانيين لشغل الوظائف الإدارية والفنية في المستقبل بالرغم من أن جيمس روبرتسون السكرتير الإداري لحكومة السودان قد نبه في 1946م الى ضرورة تدريب السودانيين من قبل الموظفين البريطانيين مهما علت وظيفة البريطانيين ومن لم يقوى على ذلك فقد فشل في مهامه ونبه جيمس روبرتسون الى أن تدريب السودانيين يحتاج الى وقت طويل لذلك أوصت لجنة السود نه بتنفيذ سودنه الوظائف تدريجياً لتكتمل في عام 1961م [27].

أثارت عملية بطء عملية السود نه تذمر الساسة السودانيين وبعض الموظفين البريطانيين وأشار قوين الاداري البريطاني الذي أشتهر بالكفاءة الى أن كثير من البريطانيين يعترضون على ترقية السودانيين لدرجة فوق درجة المأمور مما أدى الى تأخير ترقية الموظفين السودانيين وأن الإدارة البريطانية قد تباطأت في الاعتراف بسود نه الوظائف برغم أن مسؤولية الحكم ستقع على كاهل الطبقة المثقفة لا على الزعماء القبليين اللذين اعتمدت الحكومة عليهم في إدارة السودان [28]

انجاز السودنة:

تفانى السودانيين أعضاء لجنة السودنه في أداء مهامهم بحيث تمكنت لجنةالسودنه في 126 جلسة إنهاء أعمالها فبحلول أكتوبر 1954م سودنت جميع الوظائف في الشرطة والإدارة وقوة دفاع السودان التي أثارت مسألة سودنتها ضجة كبيرة وخلافاً شديداً بين خلف خالد وزير الدفاع في حكومة الأزهري والقائد العام البريطاني لقوة دفاع السودان الجنرال سكونز [29]وواصلت اللجنة أعمالها بسودنه الوظائف التي لم تدرج في الاتفاقية واستطاعت النظر في أمر 1222 وظيفة منها 1069 كان يشغلها بريطانيون و153 مصري وتقرر سودنة7034منهاأما الوظائف التي تعتبر غير مؤثرة على الجو المحايد لتقرير المصير 488وظيفة كلها وظائف فنية لم يبق منهم في الخدمة سوى 207 فقط لأن كثير من هؤلاء كان قد بلغ سن التقاعد أو رغبوا

في التقاعد أما الموظفين البريطانيين اللذين لم تشمل السودنه وظائفهم أغلبهم من الفنيين اللذين قدموا استقالاتهم مما أثر سلباً على الأداء الخدمي في السودان الجدير بالذكر أن الحكومة دفعت مستحقات الموظفين البريطانيين التي بلغت ثمانية ألف جنيه كتعويض لكل موظف وفرتها من الشعب السوداني ورجال المال أطلق عليه مال الفداء الذي ترأس لجنته محمود الفضيلي إلاَ أن المستر هودجكن آخر عميد لمعهد التربية بخت الرضا تنازل عن حقه في التعويض [30]

في 2أغسطس 1955م أنهت لجنة السودنه أعمالها بشهور من الوقت المحدد لها وأعلنت اكمال عملية السودنه وطلبت من رئيس اللجنة رفع التقرير للحاكم العام ومجلس الوزراء وذلك بناءً على اتفاقية 1953م بشأن الحكم الذاتي للسودان وتقرير المصير [31] وفي السابع من أغسطس 1955م أقام رئيس الوزراء الأزهري حفل تكريم للجنة السودنةدعا لها عدد كبير من المسؤولين في الحكومة والمعارضة وعدد من المواطنين والأجانب وتحدث فيها مشيداً بانجازات اللجنة وقال: (إن عمل السودنه مكن السودانيين من تحرير الجهاز الحكومي ووضع مسؤولياته في أيدي أبناء البلاد) لكن إن مايؤخذ على لجنة السودنه أنها لم تهتم بالجنوبيين المؤهلين اهتماماً كافياً ولم تعين [32]) إلاَ ستة فقط بينما تمتع الشماليين بحظ وافر من الوظائف وأثارت هذه التفرقة سخط زعماء الجنوب وخاصة المنتمين الى حزب الأحرار الجنوبي وزادت مخاوف الجنوبيين من الشماليين بفضل ما كان يشيعه أعضاء حزب الأحرار الجنوبي من شائعات ضد سيطرة الشماليين [33] ولاشك أن حكومة الأزهري التي أقرت توصيات لجنة السودنه لم تكن مسؤولة مسؤولية مباشرة عن هذا الخلل في عملية السودنه وعن الآثار التي ترتبت عليها خاصة المرتبطة بتطور الأحداث في جنوب السودان التي بلغت ذروتها في التمرد المشهور وبرغم ذلك فقد سار التوجه العام للحركة الوطنية السودانية باتجاه تحقيق الاستقلال ولقد كثف السيد عبدالرحمن المهدي زعيم الأنصار اتصالاته مع اسماعيل الأزهري وقادة الختمية لحثهم عن الابتعاد عن الاتحاد مع مصر والتنسيق والتعاون معهم لتحقيق الاستقلال كما طلب الحزب الشيوعي التعاون مع الامام عبدالرحمن في جبهة واحدة ضد الاستعمار وقامت الجبهة بدور كبير في تحقيق الاستقلال [34]

لقد تمت السودنة قبل موعدها المحدد ومما يحسب لهذه اللجنة سرعتها وحرصها على انجاز السودنه ولكن مايؤخذ عليها تخطيها لأبناء الجنوب المؤهلين الامر الذي أدى الى تصعيد الاحداث بالجنوب والذي انتهى بتمرد 1955م الشهير والذي يعد الشرارة الأولى لإشعال فتيل الحرب بين الشمال والجنوب لم تضع لها المعاهدات والاتفاقات حداً بل أدت في نهاية المطاف الى انفصال جنوب السودان في 1911م.

اجلاء قوات دولتي الاحتلال من السودان :

لقد أكملت لجنة السودنه أعمالها في 2أغسطس 1955م ورفعت قرارها للحاكم العام ومجلس الوزراء وبهذا توفر لحكومة السودان وفق دستور الحكم الذاتي واتفاقية السودان أن تطلب البدء في اتخاذ خطوات تقرير المصير [35]

في يوم 16أغسطس 1955م أنعقد البرلمان السوداني بمجلسيه النواب والشيوخ جلسة استثنائية قرأ فيها رئيس مجلس النواب الخطاب الذي جاءه من إبراهيم يوسف سليمان رئيس اللجنة يبلغه بأن اللحنة قد أكملت أعمالها [36] ووقف رئيس الوزراء السيد اسماعيل الأزهري وتقدم باقتراح لمجلس النواب لرفعه لحاكم

عام السودان يطلب فيه بدء اتخاذ خطوات تقرير المصير وذلك بانسحاب القوات الأجنبية البريطانية والمصرية من السودان خلال ثلاثة شهور من الموافقة على هذا الاقتراح طبقاً للاتفاقية وجاء نص الاقتراح كالآتي :

نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان مجتمعاً نعرب عن رغبتنا في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير فوراً ونرجو من معاليكم إخطار الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا بتاريخ 12فبراير 1953م بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان وتمت تزكية الاقتراح وتأييده من تسعة أعضاء من مجلس النواب وهم (37)

العضو	الجهة
الصديق عبد الرحمن المهدي	ممثل دائرة كوستي شمال
فلمن ماجوك	ممثل دائرة يرول في جنوب السودان
ميرغني حمزة	ممثل دائرة أم درمان شمال
محمد نور الدين	ممثل دائرة حلفا
يوسف العجب	ممثل نظارات الفونج
حسن الطاهر زروق	ممثل الخريجين
محمد أحمد المحجوب	زعيم المعارضة
مبارك زروق	زعيم الأغلبية في المجلس

ودار حديث هؤلاء النواب حول يوم الجلاء كيوم خالد وعظيم في تاريخ السودان الحديث وحول الإجماع الكامل على اقتراح تقرير المصير باعتباره مطلبا حيويا للشعب السوداني[38]

بعد صدور قرار البرلمان بمجلسيه بالموافقة على الاقتراح بالإجماع خرج جميع أعضاء البرلمان من وزراء ونواب وشيوخ يتقدمهم الأزهري رئيس مجلس الوزراء في موكب حاشد سار عن طريق الباب الغربي للبرلمان إلى شاطئ النيل واستقر في ميدان وزارة الداخلية والتقى فيه بجماهير الشعب السوداني التي جاءت في مواكب ضخمة تحمل الأعلام واللافتات التي تعلو الهتافات الداوية احتفاءً بيوم الجلاء وشارك في هذه المواكب والمسيرات أحزاب الحكومة والمعارضة وأفراد الشعب السوداني المهتمين بالسياسة تعبيراً عن فرحتهم وعمت مواكب الفرح مدن السودان وخاطب الجماهير كل من اسماعيل الأزهري ومحمد أحمد المحجوب زعيم المعارضة [39]

جلاء القوات الأجنبية عن السودان:

في أغسطس 1954م تسلم قيادة قوة دفاع السودان كأول قائد وطني اللواء أحمد محمد باشا من الفريق اسكونز القائد العام لقوة دفاع السودان وفي 17أغسطس أصدر البرلمان السوداني قراره التاريخي القاضي بجلاء قوات دولتي

الحكم الثنائي [40]كلية عن السودان خلال ثلاثة أشهر ووافق البرلمان بمجلسيه بالإجماع في جلسة لاحقة على قرار الاستفتاء مباشرة اختصاراً للوقت طبقاً لإجماع الرأي العام السوداني على ذلك [41]وغادر السودان الفريق اسكونز باشا القائد العام لقوة دفاع السودان في احتفال عسكري وبدأ الجيش السوداني عمله في ثقة وعزم [42] وفي 12ديسمبر1955م أعلن الحاكم العام عن رغبته في التقاعد ومغادرة السودان قبل 1956م [43]

البرلمان والاستقلال :

في 19 ديسمبر 1955م أعلن البرلمان عن الاستقلال وقيام الجمهورية السودانية [44]

في صباح يوم الأحد 1956/1/1م أعلن السودان اليوم الرسمي لمولد جمهورية السودان [45] اصطف النواب البرلمانيون في فناء البرلمان في تمام الساعة الثامنة والنصف صباحاً [46] أقسم أعضاء مجلس السيادة اليمين سار الجميع نواباً وشيوخاً [47] يتقدمهم أعضاء مجلس السيادة ثم رئيسا المجلسين النواب والشيوخ ثم رئيس الوزراء وزعيم المعارضة ثم الوزراء وكانت جماهير الشعب السوداني تملأ الطرقات وتتبع الموكب المهيب وهي تهتف بحياة السودان وحياة الزعيم الأزهري وفي لندن ناقش مجلس العموم البريطاني قضية السودان ووافقت الحكومة بشقيها موافقة جماعية على الاعتراف باستقلال السودان [48] لقد تم استقلال السودان دون معاهدة أو استفتاء أو تقرير مصير .

الخاتمة:

تعتبر اتفاقية 1953م خطوة عملية في عملية انتقال الحكم للسودانيين وذلك بإجراء انتخابات برلمانية حرة تشكلت على إثرها أول حكومة وطنية منتخبة

تم افتتاح أول برلمان سوداني في يناير 1954م تم فيه انتخاب رئيس الوزراء اسماعيل الأزهري الذي ألف حكومته في اليوم التاسع من يناير من سبعة وزراء شماليين وجنوبيين أما المعارضة فقد اختير لها السيد محمد أحمد المحجوب

في فبراير 1954م صدر منشور بتشكيل هيئة ضباط الأركان برئاسة اللواء أحمد محمد باشا لإعادة بناء قوة دفاع السودان أما وزارة الخارجية فقد كان يقوم بها مجلس عام يعاونه السيد محمد عثمان يس وكيل وزارة الخارجية

في أغسطس 1955م أنهت لجنة السدنة أعمالها ورفعت قرارها للحاكم العام ومجلس الوزراء وبهذا توفر لحكومة السودان الوطنية وفق دستور الحكم الذاتي واتفاقية السودان أن تطلب البدء في اتخاذ خطوات تقرير المصير

توصلت الدراسة الى كثير من النتائج والتوصيات

النتائج:

1. شكلت اتفاقية 1953م مبدأً أساسياً في عملية الانتقال الى الحكم الوطني.
2. لم تتحقق العدالة في عملية السودنه باستبعادها للجنوبيين المؤهلين مما أدى الى تصعيد الأحداث في جنوب السودان وبلغ ذروته في تمرد 1955م
3. لعب الطلاب دوراً وطنياً بجمعهم لكلمة السودانيين لقبول اتفاقية 1953م .
4. دخول الاتحاديين والاستقلاليين في صراع مرير.
5. مكنت السودنة السودانيين من العمل بالجهازالحكومي الاداري
6. ترتب على السودنة جلاء القوات الأجنبية

ثانياً /التوصيات:

1. ضرورة اجراء مزيد من البحث والتقصي في التجارب الانتقالية الفائتة في السودان والاستفادة منها في تجربة الانتقال الحالية والتي تشكلت عقب ثورة ديسمبر 2018م
2. المحافظة على نظم الحكم الديمقراطية
3. تنمة الوعي بالنظم السياسية المحققة للحرية والعدالة والسلام والأمن.
4. العمل على نشر الأساليب البرلمانية كانشاء الجمعيات في المدارس والجامعات اعداداً للناشئة على احترام القوانيين والتكريس للديمقراطية .
5. البعد عن الخطاب الجهوي وتنمية الخطاب القومي .

الهوامش :

(1) أحمد أبراهيم دياب :تطور الحركة الوطنية في السودان 1928-1953م ،دراسة وثائقية 1984م ،ص 315.

(2) عبد الوهاب ابراهيم سليمان :أوراق من الذاكرة محطات في مسيرة ضابط شرطة ،مركز محمد عمر بشير ،2007م ،ص89.

(3) أحمد طربين: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر دراسة في التطورات والاتجاهات السياسية،ط1،مؤسسة الرسالة ، بيروت 1415هـ-1994م ص 409.

(4) صلاح محي الدين :مهر الدم وتاريخ المقاومة السودانية ،دار ومكتبة الهلال ، بيروت ،ص103.

(5) فدوى عبدالرحمن علي طه :كيف نال السودان استقلاله دراسة تاريخية لاتفاقية 12مارس 1953م المصرية البريطانية حول الحكم الذاتي وتقرير المصير ، الخرطوم للطباعة والنشر ، بدون تاريخ ص 227-228.

(6) موسى عبدالله حامد :صدى السنين ، أيام الجامعة ،الكتاب الأول ، ص3.

(7) سير قوين بل :يروي ذكرياته ، ادارة السودان في الحكم التركي ،اعداد بشير محمد سعيد ، جامعة الخرطوم للنشر ،ط1988،1م ،ص102.

(8) أحمد طربين : مرجع سابق ،ص410-411.

(9) جريدة الأضواء :العدد 44 ،أول يناير 1969م.

(10) تقرير لجنة التحقيق الاداري في حوادث الجنوب 1955م : مركز الدراسات السودانية جامعة أم درمان الإسلامية ،ط2 ،2005م .

(11) أحمد محمد شاموق :للتذكير وللتعريف ديسمبر 1955م ،مطبعة العاصمة ،القاهرة بدون تاريخ،ص7.

(12) عبد الفتاح أبو الفضل :مصر والسودان بين الوئام والخصام ،ط1415،1هـ-1995م ،ص 286-287.

(13) سيرقوين بل :مرجع سابق ص124-125.

(14) يحي شريف حامد التكينة :مسألة جنوب السودان في الصحافة السودانية ،دراسة تحليلية على صحف النيل والسودان الجديد والرأي العام ،1945-1985م رسالة دكتوراة غير منشورة 2004م ص34.

(15) بشير محمد سعيد :الأزهري وعصره،ط1 ،1410م-1990م ص3.

(16) أحمد محمد شاموق : مرجع سابق ص7.

(17) سير قوين بل :مرجع سابق ص125

(18) مصطفى محمد الحسن : اسماعيل الأزهري أسرار الزعامة : ط1، الخرطوم ،(بدون تاريخ) ص64.

(19) عبد الرحمن الفكي : تاريخ قوة دفاع السودان :ط1،الدار السودانية للكتب 1971م ،ص65.

(20) الصادق المهدي :رسالة الاستقلال ، 1982ص15-16.

(21) محمد أحمد المحجوب :الديمقراطية في الميزان ، منشورات الحرطوم عاصمة للثقافة 2005م ص54-55.

(22) أحمد محمد شاموق :مرجع سابق ص8.

(23) أحمد طربين :مرجع سابق ص410.

(24) عبد الوهاب أحمد عبدالرحمن:الحركة الوطنية السودانية بين وحدة وادي النيل والاستقلال 1919-1956م،ج2،ط1، الإمارات العربية المتحدة ، دار القلم 1428هـ2007م ص 348-349.

(25) فدوى عبدالرحمن على طه : مرجع سابق ص272.

(26) بشير محمد سعيد خبايا وأسرار في السياسة السودانية ، 1952-1956م (بدون تاريخ) ص113.

(27) عبدالوهاب أحمد عبد الرحمن :مرجع سابق ص 350-351.

(28) نفس المرجع ص352.

(29) بشير محمد سعيد : الزعيم الأزهري وعصره ، مرجع سابق ص214.

(30) عبد الوهاب أحمد عبد الرحمن :مرجع سابق ص353-354.

(31) خضر حمد :مذكرات ، الحركة الوطنية الاستقلال ومابعده ط1 مكتبة الشرق والغرب ،الشارقة 1980م،ص232.

(32) بشير محمد سعيد : خبايا وأسرار في السياسة السودانية ،مرجع سابق ،ص125.

(33) عبد الفتاح أبوالفضل : مصر والسودان بين الوئام والخصام : ط1، 14151هـ-1995م ص284.

(34) محسن محمد :مرجع سابق ، ص 300.

(35) عبد الوهاب أحمد عبدالرحمن :مرجع سابق ص359.

(36) خضر حمد :مرجع سابق ،ص232.

(37) محمد عامر بشير فوراوي : الجلاء والاستقلال ، الدار السودانية للكتب ، ط1، 1975، ص8.

(38) نفس المرجع السابق ص 10.

(39) حضر حمد :مرجع سابق ،ص 233.

(40) عبدالرحمن الفكي :مرجع سابق ص65.

(41) عبدالفتاح أبوالفضل :مرجع سابق ص283.

(42) عبدالرحمن الفكي :مرجع سابق ص67.

(43) عبد اللطيف عبد الرحمن : لمحات من الحركة الوطنية في السودان في السودان ،الكتاب الأول سلسلة الفارس ،جامعة أم درمان الإسلامية للنشر يناير 194م ص55.

(44) زاهر رياض : السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال (1821 -1953م)مكتبة الأنجلو المصرية 1996م ،ص282.

(45) ابراهيم أحمد العدوي :يقظة السودان ، ط2 ، مكتبة الأنجلو المصرية ،1979م،ص151.

(46) عبداللطيف عبد الرحمن : مرجع سابق ص56.

(47) عبد الماجد أبو حسبو : جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان ،مصدر سابق ، ص156.

(48) عبدالرحمن مختار: خريف الفرح 1950 أسرار السودان ،دار الطباعة الأفريقية ،الخرطوم (بدون تاريخ) 1950 -1970م ، ص18

الملاحق:

٤ ـ اتفاق بين الحكومة المصرية ـ

و

حكومة المملكة المتحدة ابريطانيا العظمى وشمال أيرلندا

بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان

لما كانت الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ابريطانيا العظمى وشمال أيرلندا (المسماة فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) تؤمنان إيمانا ثابتا بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى ممارسته له ممارسة فعلية فى الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة ، فقد اتفقتا على مايأتى :

مادة ١ :

رغبة فى تمكين الشعب السودانى من ممارسة تقرير المصير فى جو حر محايد، تبدأ فى اليوم المعين بالمادة التاسعة الواردة فيما بعد فترة انتقال يتوفر للسودانيين فيها الحكم الذاتى الكامل .

مادة ٢ :

لما كانت فترة الانتقال تمهيدا لإنهاء الإدارة الثنائية إنهاء فعليا فإنها تعتبر تصفية لهذه الإدارة، ويحتفظ إبان فترة الانتقال بسيادة السودان للسودانيين حتى يتم لهم تقرير المصير .

مادة ٣ :

يكون الحاكم العام ، إبان فترة الانتقال السلطة الدستورية العليا داخل السودان ، ويمارس سلطاته وفقا لقانون الحكم الذاتى بمعاونة لجنة خاصة تسمى لجنة الحاكم العام . ويتضمن الملحق الأول لهذا الاتفاق بيان وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٤ :

تشكل هذه اللجنة من اثنين من السودانيين ترشحهما الحكومتان المتعاقدتان بالاتفاق بينهما ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو باكستانى ترشح كلا منهم حكومته

على أن يتم تعيين العضوين السودانيين بموافقة البرلمان السودانى عند انتخابه ، ويكون للبرلمان فى حالة عدم موافقته حق تعيين مرشحين آخرين ، ويتم رسميا تعيين هذه اللجنة بمرسوم من الحكومة المصرية .

مادة ٥ :

لما كان الاحتفاظ بوحدة السودان بوصفه إقليما واحدا مبدأ اساسيا السياسة المشتركة للحكومتين المتعاقدتين ، فقد اتفقتا على ألا يمارس الحاكم العام السلطات المخولة له بمقتضى المادة ١٠٠ من قانون الحكم الذاتى على أية صورة تتعارض مع هذه السياسة .

مادة ٦ :

يظل الحاكم العام للسودان مسئولا مباشرة أمام الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بما يلى :

(أ) الشئون الخارجية .

(ب) أى تغيير يطلبه البرلمان السودانى بمقتضى المادة ١٠١ (١) من قانون الحكم الذاتى فيما يتعلق بأى جزء من هذا القانون .

(ج) أى قرار تتخذه اللجنة يرى فيه الحاكم العام تعارضا مع مسئولياته ، وفى هذه الحالة يرفع الأمر إلى الحكومتين المتعاقدتين ، وعلى كل من الحكومتين أن تبلغ ردها فى خلال شهر واحد من تاريخ الإخطار الرسمى ، ويكون قرار اللجنة نافذا إلا إذا اتفقت الحكومتان على خلاف ذلك .

مادة ٧ :

تشكل لجنة مختلطة للانتخابات من سبعة أعضاء ، ثلاثة منهم من السودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته ، وعضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة وعضو من الولايات المتحدة الأمريكية وعضو هندى ، ويكون تعيين الأعضاء غير السودانيين بمعرفة حكومة كل منهم . وتكون رئاسة اللجنة للعضو الهندى ، ويعين الحاكم العام هذه اللجنة بناء على تعليمات الحكومتين المتعاقدتين ، ويتضمن الملحق الثانى لهذا الاتفاق بيان وظائف وسلطات هذه اللجنة .

مادة ٨ :

رغبة فى تهيئة الجو الحر الحايد اللازم لتقرير المصير ، تشكل لجنة للسودنة تتألف من :

(أ) عضو مصرى وعضو من المملكة المتحدة ترشح كلا منهما حكومته ثم يعينهما الحاكم العام ، وثلاثة أعضاء سودانيين يختارون من قائمة تتضمن خمسة أسماء يقدمها

إليه رئيس وزراء السودان ، ويكون اختيار هؤلاء الأعضاء السودانيين وتعيينهم بموافقة سابقة من لجنة الحاكم العام .

(ب) عضو أو أكثر من لجنة الخدمة العامة السودانية للعمل بصفة استشارية بحت دون أن يكون له حق التصويت .

ويتضمن الملحق الثالث لهذا الاتفاق بيان عمل هذه اللجنة ووظائفها وسلطاتها .

مادة ٩ :

تبدأ فترة الانتقال فى اليوم المسمى « اليوم المعين » بالمادة الثانية من قانون الحكم الذاتى ، ومع مراعاة إتمام السودنة على الوجه المبين بالملحق الثالث لهذا الاتفاق تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإنهاء فترة الانتقال بأسرع مايمكن ، وينبغى على أية حال ألا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام ، وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى :

يصدر البرلمان السودانى قرارا يعرب فيه عن رغبته فى اتخاذ التدابير للشروع فى تقرير المصير ، ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار .

مادة ١٠ :

عند إعلان الحكومتين المتعاقدتين رسميا بهذا القرار ، تضع الحكومة السودانية القائمة آنذاك مشروعا بقانون لانتخاب جمعية تأسيسية تقدمه إلى البرلمان لإقراره ، ويوافق الحاكم العام على القانون بالاتفاق مع لجنة . وتخضع التدابير التفصيلية لعملية تقرير المصير بما فى ذلك الضمانات التى تكفل حيدة الانتخابات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تهيئة الجو الحر المحايد لرقابة دولية ، وتقبل الحكومتان المتعاقدتان توصيات أية هيئة دولية تشكل لهذا الغرض .

مادة ١١ :

تنسحب القوات العسكرية المصرية والبريطانية من السودان فور إصدار قرار البرلمان السودانى برغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير ، وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان بإتمام سحب قواتهما من السودان فى مدى فترة لا تتعدى ثلاثة شهور .

مادة ١٢ :

تقوم الجمعية التأسيسية بأداء واجبين :

الأول — أن تقرر مصير السودان كوحدة لا تتجزأ .

والثانى — أن تعد دستورا للسودان يتواءم مع القرار الذى يتخذ فى هـذا الصدد ، كما تضع قانونا لا تخاب برلمان سودانى دائم .

ويتقرر مصير السودان :

(أ) إما بأن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان بمصر على أية صورة .

(ب) وإما بأن تختار الجمعية التأسيسية الاستقلال التام .

مادة ١٣ :

تتعهد الحكومتان المتعاقدتان باحترام قرار الجمعية التأسيسية فيما يتعلق بمستقبل السودان وتقوم كل منهما باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

مادة ١٤ :

اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على تعديل قانون الحكم الذاتى وفقا للحق الرابع لهذا الاتفاق .

مادة ١٥ :

تصبح أحكام هذا الاتفاق وملحقاته نافذة بمجرد التوقيع .

وإقرارا بما تقدم وقع المفوضون المرخص لهم بذلك من حكومتيهما هذا الاتفاق ووضعوا أختامهم عليه .

حرر بالقاهرة فى اليوم الثانى عشر من شهر فبراير سنة ١٩٥٣

عن الحكومة المصرية . توقيع (محمد نجيب) ختم

لواء (أ . ح)

عن حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا .

توقيع (رالف اسكراين ستيفنسون) ختم

وقد حررت منه صورتان تودع واحدة منها محفوظات الحكومة المصرية وتودع الأخرى محفوظات حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .